الأنباء
الاحد 17 يناير 2016

نفط وغاز

صفحة متخصصة أسبوعية
تهتم بقطاع النفط والغاز

للتواصل
a.maghraby@alanba.com.kw
oil@alanba.com.kw
إعداد: أحمد مغربي

8 ضمن المرحلة الرابعة.. و6 للمرحلة الأخيرة من تحديث الأسطول لتلبية الاحتياجات

«ناقلات النفط»:

خطط لبناء 14 ناقلة عملاقة جديدة

في الوقت الذي تترقب فيه شركة ناقلات النفط الكويتية من أخذ الموافقات الرسمية من قبل مؤسسة البترول الكويتية للبدء في طرح مناقصات المرحلة الرابعة لتحديث الأسطول والتي تشتمل على بناء 8 ناقلات نفط وغاز، تجرى الشركة دراسات أولية لإمكانية بناء 6 ناقلات إضافية لتنضم إلى الأسطول وسيطلق عليها المرحلة الأخيرة من تحديث الأسطول.

وقالت مصادر مسؤولة لـ «الأنباء» إنه يتوقع أن تحصل الشركة على الميزانيات التقديرية المحدثة للمرحلة الرابعة من تحديث الأسطول عقب تشكيل مجالس إدارات شركات القطاع النفطي والتي من المتوقع أن تصدر من قبل مجلس إدارة مؤسسة البترول خلال الأسبوعين القادمين، مشيرة إلى أن الشركة قامت مؤخرا بتحديث الميزانية التقديرية لعمليات البناء على أن يتم الطرح رسميا خلال الشهور القليلة المقبلة.

الشركة تترقب الحصول على ميزانية البناء والطرح قريباً

أساسيات السوق الضعيفة تشجع على المضي قدماً في تحديث الأسطول

وتشمل المرحلة الرابعة من تحديث أسطول الناقلات على بناء 8 ناقلات مختلفة الأحجام منها ناقلة نفط خام عملاقة، و4 ناقلات منتجات بترولية بالإضافة إلى 3 ناقلات غاز مسال.

ويتألف أسطول شركة ناقلات النفط حاليا من 30 ناقلة، ويتوقع تسلم ناقلات المرحلة الرابعة من تحديث الأسطول خلال السنة المالية 2018/2017.

وذكرت المصادر أن الشركة قررت مؤخرا إلغاء مشروع بناء ناقلتي غاز من فئة VLGC (ناقلة غاز كبيرة جدا) وأخرى متوسطة الحجم، وذلك لارتفاع أسعار العروض مع الميزانية التقديرية الموضوعة من قبل الشركة، متوقعة أن يتم طرح بناء الناقلتين من جديد قريبا.

وقالت المصادر إن الأسعار التي استقبلتها الشركة لبناء ناقلتين الغاز كانت غير معقولة ومرتفعة للغاية وهو ما دفع الشركة إلى إلغاء المشروع وإعادة طرحه من جديد، مشيرة إلى أن سوق الناقلات محتكر من قبل عدد قليل من أحواض بناء السفن الآسيوية.

وبينت أن الشركة قامت بمراجعة ظروف السوق وفقا لانهيار أسعار النفط الأخير وحدوث انكماشات اقتصادية هائلة في الأسواق العالمية، مبينة أن كل أحواض السفن خلال العام الماضي كافحت لمواجهة فرط السعة وهبوط المعدلات، حيث بدأ العملاء بتأخير مواعيد التسليم، أو إلغاء الطلبات، وهو اتجاه يحتمل أن يستمر في العام الحالي.

وذكرت أن «ناقلات النفط» تطلب مواصفات خاصة في الناقلات التي يتم بناؤها، حيث تهدف الشركة إلى تشغيل الناقلة لمدة 20 عاما وهو على عكس الشركات العالمية الأخرى التي تقوم بتشغيل الناقلة 7 سنوات فقط ويتم بيعها، وهذا الأمر يتطلب من «ناقلات النفط» أن تكون الناقلة بمواصفات قياسية لتتحمل فترة التشغيل الطويلة مع مراعاة ظروف بيئة التشغيل من ارتفاع درجات الحرارة والرطوبة.

هذا، وتتركز عمليات بناء السفن على عدد بسيط من الشركات العالمية تأتي في مقدمتها شركات دايو لصناعة السفن والهندسة البحرية وهيونداي للصناعات الثقيلة وسامسونغ وميتسوبيشي للصناعات الثقيلة وهيونداي ميبو للأحواض الجافة وترسانة سنغافورة JSML.

ووفقا لشركة ناقلات النفط فإن حصتها تبلغ 17٪ من إجمالي صادرات الكويت من النفط الخام والمنتجات البترولية والغاز المسال أي ما يعادل 60٪ من صادرات مؤسسة البترول الكويتية.

البرميل الكويتي إلى 15 دولارا.. وبرنت إلى 20 دولارا

يا نفط من يشتريك؟!

في الوقت الذي انهارت فيه اسعار النفط الخام الى ادنى مستوياتها في 12 عاما وللكويتي في 14 عاما، كثر الحديث عن مستقبل أسعار النفط خلال العام 2016، وفي هذا السياق توقع المحلل النفطي ورئيس مركز الشرق للاستشارات البترولية د.عبدالسميع بهبهاني ان ينخفض سعر النفط الكويتي الى 15ـ 18 دولارا للبرميل وذلك بالتزامن مع انخفاض سعر خام برنت الى 20 دولارا للبرميل.

وأوضح بهبهاني لـ «الأنباء» ان العديد من توقعات اسعار النفط حشوية ولأغراض مضاربية في عالمنا العربي خاصة لعدم وجود الشفافية من الجهات المتعامل او المطلعة على السوق مباشرة مما ينعكس سلبا على نفسيات المجتمع العربي.

وذكر بهبهاني انه بعد انهيار البورصات العالمية في منتصف 2008 وعودة تحسنها في النصف الثاني من 2009 تنشطت الدول الصناعية والأسواق الناشئة وطلبت من الدول المنتجة للنفط زيادة مخزوناتها والقدرة الإنتاجية لها لتواكب النمو الصناعي ومبادرة دول أوبيك في الاستثمار في هذين المجالين، وبالتالي تطورت كمية الإنتاج والمخزون بأضعاف مضاعفة عن طلب النمو الاقتصادي فتكدست المخزونات التجارية.

ورصد بهبهاني عددا من العوامل التي ادت الى انهيار أسعار النفط نرصدها كالتالي:

أولا: تخمة المعروض في الأسواق

تعاني الأسواق النفطية من تخمة في المعروض، وتلك الزيادة ووصلت بمجموعها الى 6 ملايين برميل، ونجمت عن التالي:

- مخزونات تجارية ارضية ذات سعة مليارية.
- مخزونات تجارية طافية (في بواخر ذات سعة مليونية).
- مخزونات احتياطية وهي القدرة الحقيقية لإنتاج الحقول (Spare Capacity).
- مخزونات تحت الأرض.

لذلك فإن الحديث الذي يدور حول وجود فائض في السوق بين العرض والطلب بمقدار مليوني برميل كلام غير مقنع، كما ان بعض الدول من الممكن ان تضيف الى السوق براميل اضافية مثل العراق وايران ايضا هو كلام غير منطقي لأن الخسف في الاسعار حدث قبل ذلك.

ثانيا: قرارات «أوبيك»

دأبت «أوبيك» منذ قرار 2005 على مراقبة السوق بفعالية فكانت لا تتجاوز طلب السوق بكثير فاحتفظت بسعر البرميل عند 100 دولار من عام 2005 الى منتصف 2014، وهذا رغم تجاوزات بعض اعضاء المنظمة التي كانت تبلغ بين 500 الف برميل و1,5 مليون برميل يوميا، بالإضافة الى تدخل روسيا احيانا لسد الفراغات التي كانت تزعج «أوبيك».

ومن خلال تصريحات بعض وزراء «أوبيك» يظهر انهم تفاجؤوا بآثار القرارات التي اتخذتها المنظمة في يونيو وديسمبر 2015 ببقاء معدلات الانتاج العالية عن حاجة السوق وهذا غريب جدا، حيث كانت هناك علاقة مباشرة بين اسعار برميل الخام وحركة البورصات وأسواق الأوراق المالية حيث تبين ان اكابر المستثمرين في هذه الاسواق هم من منتجي النفط وعندما انخفض سعر البرميل انخفضت معدلات الاستثمار في الاقتصادات العالمية.

ثالثا: اضطراب الأسواق

هناك عوامل اضافية دخلت الى السوق النفطية سببت اضطرابات نفسية وأثرت على الاسعار كمعدلات النمو الاقتصادي للأسواق الناشئة (وعلى رأسها الصين التي تقلص معدل النمو الاقتصادي فيها من 18٪ الى 6.5٪) وأيضا قرارات البنك الفيدرالي الأميركي ومعدلات الطلب الأميركية للنفط.

من هنا نستطيع ان نقول بتحفظ ان الفائض الفعلي المتوافر في السوق لا يقل عن 6 ملايين برميل (بل يزيد على ذلك بكثير) وهذا الفائض سيزداد في الفترة الموسمية بين منتصف يناير الجاري الى منتصف مايو المقبل، حيث يتميز هذا الموسم بقلة الطلب، ولذلك سيتجه الانخفاض الى 20 دولارا لبرميل برنت و15 الى 18 دولارا للنفط الكويتي.

رابعا: فتح حوار بين دول «أوبيك» وخارجها

حتى يستهلك فائض السوق ويرجع السوق الى قواعده الاساسية يجب التنسيق بين دول «أوبيك» كمنظمة مع المنتجين خارج «أوبيك» لأنه على غير المتوقع نتيجة سوء التقدير فإن الانتكاسة السعودية للنفط الخام طالت اسواق اسهم الشركات الصناعية فأصبح الاقتصاد العالمي مهددا (حتى اقتصاد الولايات المتحدة المنتعش!).

وبمبادرة امل اعلن رئيس منظمة أوبيك العالمي الوزير النيجيري عن طلب دولتين من اعضاء أوبيك لاجتماع طارئ واحسبه يقصد عضوين كبيرين وان صح ذلك فإن هناك مبادرة امل للتنسيق والحركة المنسجمة الجماعية، وغير هذا فإن المكدس من النفط سيزداد وإلى مزيد من الانخفاض وبقاء سعر الخام في حدود 45 دولارا للبرميل برنت الى 2018.

واختتم بهبهاني تصريحه بأنه لا يعتقد أن الكارثة حلت على الكويت بعد، فالأموال المستثمرة خارجيا قد تعوض العجز لخمس سنوات قادمة ولكن لعله في تاريخ ازمات النفط الثلاث التي مرت من التسعينيات هذه هي الاسوأ، فيجب ان يكون لنا بعد نظر في المستقبل.

مقال نفطي

حمد التركيت
الرئيس التنفيذي السابق
لشركة إيكويت للبتروكيماويات

خصخصة أنشطة القطاع النفطي

توالت الأخبار بتوجه السعودية الى طرح جزء من أسهم شركة أرامكو النفطية للقطاع الخاص في خطوة جريئة من أكبر الدول النفطية في العالم، وهذا الخبر كان له من التأييد والتحفظ والاعتراض الكثير من الآراء، ولكن من جانب آخر حرك شجون خصخصة أنشطة القطاع النفطي الكويتي والتي طالما طالبنا في مقالات سابقة بضرورة المضي فيها والاهتمام بتعزيز مشاركة القطاع الخاص في المجال النفطي وما يلحق به من أنشطة.

وإذا كنا في الكويت نتردد في طرح مؤسسة البترول الأم للتخصيص أو جزء منها على شكل أسهم استثمارية للجمهور لغرض البيع وإنعاش سوق الأسهم المحلية فإنه من الأجدى طرح بعض أنشطة القطاع النفطي للتخصيص، حيث إن تلك الأنشطة تشكل عبئا إداريا يمكن للمؤسسة الاستغناء عنه واستبداله بما هو أهم لها مستقبلا.

وتصورنا لبعض تلك الانشطة وكيفية طرحها للقطاع الخاص الكويتي على النحو التالي:

- تعبئة غاز البروبان، أو الغاز المستعمل في المنازل والشركات والمطاعم لأغراض الطبخ وبيع هذا النشاط الى قطاع الغاز لفرض إيصال هذه الخدمة الى المنازل والشقق السكنية مباشرة والاستغناء عن الاسطوانات الغازية مثل ما هو معمول به أوروبا وتركيا ومصر، وبالرغم أن هذه الدول تفتقر الى إنتاج كميات كبيرة من الغاز محليا.

هذه إحدى المزايا التي يمكن أن يقوم بها القطاع الخاص بجدارة ولا يمكن للمؤسسة القيام بها نظرا للتعقيدات الإدارية والفنية المصاحبة لذلك.

- تخصيص مصانع الأسمدة الكيماوية أو تحويل هذه الصناعة الى المجال البتروكيماوي وطرح ذلك للمشاركة على القطاع الخاص (انظر المقال الأسبوع الماضي بتاريخ 10 الجاري).
- محطات الوقود والتي نجحت كاستثمار ولكن مع تحفظ البعض على استحواذ بعض الشركات الخاصة على إدارة تلك الشركات، وهذه يمكن تفاديها بالطرح بأسلوب جديد.
- تخصيص أنشطة الخدمات البترولية والمعمول بها حاليا جزئيا مثل حفر الآبار وصيانة الآبار واعداد المكامن وما يصاحبها من خدمات أخرى.
- تخصيص شركة الملاحة التابعة لشركة الناقلات النفطية، ويمكن أن تقوم هذه الشركة بأعمال فنية متطورة لخدمات الشحن والتموين للبواخر الواردة والصادرة وبتكلفة تنافسية أكبر غير المعمول بها الآن.
- إدخال الشركات العالمية المتخصصة في شركة الاستكشافات النفطية، حيث ان جميع أعمالها خارج الكويت ولديها خبرات فنية يمكن تطويرها عن طريق المشاركة الأجنبية والقطاع الخاص الكويتي.

إن الهاجس الأكبر لدى المؤسسة ربما يكون في كيفية طرح تلك الأنشطة وتفادي سيطرة شركة معينة عليها، لذا الافضل بداية أن تكون للمؤسسة نسبة 51٪ في ملكية تلك الانشطة بداية حتى تتمكن من تحقيق أهداف الطرح على القطاع الخاص ثم التخارج منها مستقبلا بحد أقصى 5 سنوات من تاريخ الخصخصة.

والله من وراء القصد

نظام محاكاة ثلاثي الأبعاد لأول مرة في النفط

«نفط الكويت» تستخدم افضل التكنولوجيا في ادارة وتشغيل العمليات في الحقول

نجحت شركة نفط الكويت في ابتكار نظام محاكاة ثلاثي الأبعاد للتدريب في مديرية غرب الكويت يطبق لأول مرة في القطاع النفطي، ويتكون النظام من أجهزة ومعدات رفيعة المستوى لمحاكاة التدريب في مركز تجميع 28.

وقالت مصادر لـ «الأنباء» إن نظام المحاكاة الجديد يدرب المشغلين في مركز التجميع، حيث انه يعتبر من احد انظمة التحكم الصناعية المبنية على أساس توزيع المهام بدلا من تركيزها في موقع واحد، كما انه يحاكي مختلف السيناريوهات الخاصة بمسار العمليات وأي أعطال قد تطرأ أو أخطاء يمكن حصولها أو متوقعة الحصول.

وأوضحت أن النظام يعتبر قيمة مضافة لشركة نفط الكويت، حيث انه يضمن تشغيل العمليات بأمان وفعالية من خلال تطوير مهارات مهندسي العمليات والمشغلين في مركز التجميع، بالإضافة إلى أن النظام يستطيع وقف أي خطأ بشري تشغيلي قد يؤدى إلى خسائر مادية وبشرية في المنشآت النفطية.

وأكدت على ان النظام يضمن خفض أخطاء المشغلين نتيجة الأفعال غير الصحيحة أو الافتقار للخطوة اللازمة عند حدوث أي خطأ تشغيلي في مركز التجميع، مبينة أن النظام يضمن كذلك خفض الاغلاقات غير المجدولة لمركز التجميع.